



خلال ترؤس وزير الخارجية ممثلاً عن صاحب السمو وفد البلاد المشارك في أعمال الاجتماع الدولي حول حرية الملاحة بالمضيق

الكويت: نحدد موقفنا الثابت إزاء وضع مضيق هرمز كممر مائي دولي طبيعي

■ نرفض أي تدابير أحادية أو محاولات لاستحداث أو فرض وتكريس وضع قائم جديد يخالف الأطر القانونية الدولية
■ ضرورة العمل بمسارات متوازنة لتكثيف الجهود الدبلوماسية الساعية لضمان حرية وأمن وسلامة الملاحة البحرية عبر المضيق



ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر مترشداً وفد الكويت المشارك في الاجتماع

والغذاء،
وجدد موقف دولة الكويت الثابت إزاء وضع مضيق هرمز كممر مائي دولي طبيعي وفق ما رسخته قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي تكفل حق المرور العابر، مؤكداً رفض أي تدابير أحادية أو محاولات لاستحداث أو فرض وتكريس وضع قائم جديد يخالف الأطر القانونية الدولية.

كما شدد على ضرورة العمل بمسارات متوازنة لتكثيف الجهود الدبلوماسية الساعية لضمان حرية وأمن مضيق هرمز إلى جانب ضمان امتثال الجانب الإيراني لقرار مجلس الأمن رقم 2817 والتزامه التام بقواعد وأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

الفرنسية وللمملكة المتحدة وكل الشركاء الدوليين الرامية إلى تهئية البيئة الأمنة للملاحة البحرية عبر مضيق هرمز انساقاً مع المصالح الاقتصادية الدولية المشتركة التي تقتضي تسريع تعافي سلاسل التوريد وأمن الطاقة

مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة لمناقشة تداعيات الوضع القائم في مضيق هرمز عبر تقنية الاتصال المرئي،
وتمن وزير الخارجية في كلمة أمام الاجتماع الجهود المقدره للجمهورية

حرة الملاحة في مضيق هرمز الذي عقد برئاسة مشتركة من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون ورئيس وزراء المملكة المتحدة لرييطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كير ستارمر وبمشاركة رفيعة المستوى من

حق المرور العابر،
وذكرت وزارة الخارجية في بيان لها أمس الأول الجمعة أن ذلك جاء خلال ترؤسه - ممثلاً عن صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد - وفد دولة الكويت المشارك في أعمال الاجتماع الدولي حول

كونا: جدد وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر موقف دولة الكويت الثابت إزاء وضع مضيق هرمز كممر مائي دولي طبيعي وفق ما رسخته قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي تكفل

تمت الجهود المبذولة من قبل رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري والوزراء نواف سلام

«الخارجية»: نرحب بإعلان التوصل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان

نقف إلى جانب لبنان الشقيق في كل ما يتخذه من إجراءات لفرض سلطته وحصار السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الشرعية

اللبنانية الشقيقة في كل ما يتخذه من إجراءات لفرض سلطتها وحصار السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الشرعية وكافة مساعيها الرامية إلى حفظ أمنها واستقرارها وصون سيادتها على كامل أراضيها.

الجمهورية جوزف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء دولة الرئيس نواف سلام.
وأكدت دولة الكويت وفق بيان لوزارة الخارجية وقوفها إلى جانب الجمهورية

دولة الكويت بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب التوصل إلى وقف لإطلاق النار في الجمهورية اللبنانية الشقيقة، مثمناً الجهود المبذولة من قبل رئيس

كونا: أعربت وزارة الخارجية عن ترحيب دولة الكويت بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب التوصل إلى وقف لإطلاق النار في الجمهورية اللبنانية الشقيقة، مثمناً الجهود المبذولة من قبل رئيس

رئيس الأركان ووكيل «الداخلية» بحثا سبل التعاون والتنسيق المشترك

الجيش و«الداخلية»: تعزيز التكامل بين الجهات العسكرية والأمنية لمواجهة التحديات الراهنة



رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن خالد الشريمان مع وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب الوهيب

كونا: بحث رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن خالد الشريمان ووكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب الوهيب سبل التعاون والتنسيق المشترك، واستعرض الجانبان خلال لقاء جمعتهما وفق بيان لوزارة الداخلية عدداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التكامل بين الجهات العسكرية والأمنية بما يسهم في دعم المنظومة الأمنية ورفع مستوى الجاهزية وتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، وأوضح البيان أن الجانبين أكدوا أهمية استمرار التنسيق والتعاون بين الجهات العسكرية والأمنية وتكثيف العمل المشترك بما يواكب التحديات «الأمنية الراهنة» ويعزز كفاءة الأداء.

المعاون للشؤون المالية وإدارة الموارد تفقّد عدداً من مواقع المسؤولية

الحرس الوطني: المحافظة على أعلى درجات الجاهزية



المعاون للشؤون المالية وإدارة الموارد في الحرس الوطني اللواء رياض محمد طواري خلال الزيارة التفقدية إلى عدد من مواقع المسؤولية

قام معاون الشؤون المالية وإدارة الموارد في الحرس الوطني اللواء رياض محمد طواري بزيارة تفقدية إلى عدد من مواقع المسؤولية المكلف بتأمين رجال الحرس الوطني، وأكد خلال الزيارة أهمية المحافظة على أعلى درجات الجاهزية والانضباط، بما يعزز قدرة وحدات الحرس الوطني على دعم وإسناد وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة، والمساهمة في ترسيخ أمن واستقرار البلاد في ظل قيادتها الرشيدة، ونقل إلى المنتسبين تحيات وتقدير قيادة الحرس الوطني، معرباً عن اعتزازه بالدور الوطني الكبير الذي يؤديه رجال الحرس في تأمين المواقع الحيوية، وفي مختلف مواقع ووحدات الحرس الوطني، كما أشاد بالجاهزية العالية والروح المعنوية المنتسبي الحرس الوطني.

إغلاق منشأة غذائية مخالفة بمنطقة حولي ونحرير 5 مخالفات

«الغذاء»: تفعيل إصدار كتاب المرور للمركبات للمراجعين

سداد المخالفات أو التظلم خلال 60 يوماً من تحريها وعند الرفض تستكمل الإجراءات القانونية

المخالفات عدم الالتزام باشتراطات النظافة العامة، ومخالفة الاشتراطات الصحية المعتمدة، وكذلك استغلال مساحة خارج حدود الترخيص، بالإضافة إلى تداول الأغذية من قبل عامل دون شهادة صحية، وتشغيل عامل دون الحصول على شهادة صحية، وأكدت الهيئة استمرار حملاتها الرقابية المكثفة على مدار الساعة، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق المخالفين، حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك.

رقمياً وعلى مدار الساعة، حرصاً على تقديم أفضل تجربة للمراجعين.
من جانب آخر، أكدت الهيئة العامة للغذاء والتغذية استمرار عملها على مدار الساعة ضمن منظومة متكاملة، لضمان سلامة الغذاء وحماية المستهلك، لافتة إلى تكثيف جهودها بالتعاون مع المستهلك كشريك أساسي في تعزيز سلامة الغذاء وجودته.
من جهة أخرى، وفي إطار الجولات التفقدية المستمرة قامت الهيئة العامة للغذاء والتغذية بإغلاق منشأة غذائية في محافظة حولي، ونحرير 5 مخالفات لعدم الالتزام بالإشراطات الصحية، وجاء إغلاق المنشأة عقب جولة تفتيشية قام بها مفتشو إدارة تفتيش محافظة العاصمة بالهيئة أسفرت عن عدد من المخالفات الجسيمة التي تسدعي الإغلاق، وشملت

أعلنت الهيئة العامة للغذاء والتغذية عن تفعيل خدمة إصدار كتاب المرور للمركبات للمراجعين، وذلك ضمن جهودها المستمرة لتعزيز الطلب والمراجعة وتطوير الخدمات المقدمة من قبلها، إضافة إلى تسهيل الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات.
وأكدت الهيئة سعيها المستمر لتكون الخدمة أسرع وأسهل، ولهذا تمت إمكانية خدمة إصدار كتاب المرور للمركبات، بكل خطواتها سواء تقديم الطلب والمراجعة وصولاً إلى الاعتماد والطباعة، مع تقليل دورة المستند التي أصبحت أسرع وأبسط من قبل عبر دعم التحول الرقمي وتطوير الخدمات.
وأكدت الهيئة أن خدماتها مستمرة

أكد أن مصداقية النظام الدولي تقاس بوحدة صوته وقدرته على تنفيذ قراراته

مندوبنا لدى الأمم المتحدة: مواصلة العمل لتقديم مشروع قرار جديد بشأن مضيق هرمز

البنائي: هدف القرار تأمين حرية الملاحة البحرية حرصاً على ضمان استمرارية حركة التجارة الدولية



السفير طارق البنائي

بتمكين الملاحة البحرية في مضيق هرمز في إطار تحرك جماعي مسؤول وهادف للتصدي لتهديد واضح يمس السلم والأمن الدوليين والسعي إلى صون حرية الملاحة البحرية باعتبارها مصلحة دولية مشتركة.
ولفت إلى أن هذا المسعى عكس التزام دول المنطقة بالتحرك عبر الأطر المعنية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي تعزيزاً لدوره في الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية لمواجهة هذه التهديدات والممارسات غير المبررة وغير القانونية التي تستهدف استقرار المنطقة والاقتصاد العالمي.

بما يعزز من فرص التوصل إلى توافق دولي واسع يعيد التأكيد على مبادئ القانون الدولي بالمنطقة على المضائق المستخدمة للملاحة الدولية من أجل صون الأمن البحري وضمان الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
ونبه في هذا الصدد إلى أن حق دول المنطقة في الدفاع عن أمنها وسيادتها يظل مكفولاً وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة أي تهديدات مستمرة. وأكد البنائي أن منطقة الخليج العربي ليست بعيدة عن دول العالم كونها في صميم استقرار الاقتصاد العالمي، قائلًا إن «أمنها جزء لا يتجزأ من أمن دول العالم واستقرارها ركيزة لازدهار العالم أجمع».

وتطرق مندوب الكويت إلى تقديم مشروع القرار المعني

ونبه البنائي إلى أن عدم اعتماده «يبعث برسالة خاطئة إلى شعوب العالم مفادها أن تهديد الممرات الدولية يمكن أن يمر من دون رد جماعي حازم من المنظمة الدولية المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والسلم الدولي».

وأضاف السفير البنائي أن المجتمع الدولي عبر بوضوح من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026) الذي حظي برعاية 136 دولة عن فرض التزامات لا تحتمل التأويل أو الانتقائية في التنفيذ، محذراً من أن أي تقاعس عن تنفيذ هذه الالتزامات أو التهاون في فرضها يشجع على مزيد من الانتهاكات، بما يشكل تحدياً صارخاً لهذا الإجماع واختياراً حقيقياً لمصداقية النظام الدولي، وأشاد بالجهود الحثيثة لمملكة البحرين بصفتها حامل القلم في مجلس الأمن للشهر الحالي، والتي بذلتها المملكة

نائب رئيس الإدارة لشؤون المنافذ ترأس اجتماعاً للجنة متابعة تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية

«الجمارك»: تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية

توسيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بما يدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة

الاستمرار في جهود الإصلاح والعمل على تطوير البيئة التنظيمية للأعمال والاستثمار

تنوع مصادر الدخل وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية وصولاً إلى اقتصاد مستدام قائم على الابتكار التكنولوجي والتحول الرقمي في الخدمات الحكومية بما يعزز مسيرة الإصلاح وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة.
وأفاد بأن الاجتماع تناول متابعة تنفيذ التوصيات والإجراءات والمقترحات المدرجة ضمن الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال.
وحضر الاجتماع ممثلو الجهات الحكومية ذات الصلة بعمليات الإفراجات الجمركية، وهي: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للغذاء والتغذية والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة.

الأنظمة والإجراءات المعمول بها. وبحسب البيان، فإن الاجتماع يأتي تكميلاً على الأهمية البالغة التي يوليها مجلس الوزراء لتحسين بيئة الأعمال باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية للدولة، لاسيما في

الاستثمار،
وشدد على ضرورة إعداد خارطة طريق متكاملة تتضمن أولويات المقترحات التشريعية والإجرائية بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة وتعزيز تنافسية الدولة - كل في إطار اختصاصه - ووفق

كونا: أكد نائب رئيس الإدارة العامة للجمارك لشؤون المنافذ والبحث والتحصري الجمركي صالح العمر أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية وتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بما يدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وكرت الإدارة العامة للجمارك في بيان لها أن ذلك جاء في تصريح للعمر عقب ترؤسه اجتماعاً للجنة متابعة تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية (مؤشر التجارة عبر الحدود) بحضور ممثلي الجهات الحكومية ذات الصلة بعمليات الإفراجات الجمركية.
ونقل البيان عن العمر تأكيداً خلال الاجتماع على أهمية استمرار في جهود الإصلاح والعمل على تطوير البيئة التنظيمية للأعمال